



جسور من قيم وإنجازات

الكل في جريدة

مارون الحلو - رئيس نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء



صناعة الوطن نضال يومي وفعل شغف وايمان بالحصاد الوفير(النهار).

مضت 75 عاماً على الاستقلال ولا نزال نطمح الى أن نصنع وطناً. نحلم، نعمل، نبني، نكتب، ننجز، نناضل، ننجح ونفشل... لكننا لا نستسلم.

قد يبدو محزناً قليلاً ومحبطاً قليلاً أن نكون بعد 75 سنة على الاستقلال، ونحو قرن على قيام لبنان الكبير (1920) لا نزال في طور "صناعة" الوطن، وتمتين اسس الدولة القائمة على القانون والعدالة وتكافؤ الفرص وتثبيت العمل المؤسساتي واحترام آلياته.

لكن ان يبقى في الوطن جريدة يجتمع فيها وحولها الطامحون الى التغيير والغد الافضل والوطن المشتهى، فتلك من علامات الأمل. ونحن محكومون بالأمل والعمل.

صحيح ان النظر الى واقعنا الاقتصادي اليوم يدعو الى القلق. فنحن نستورد ما قيمته نحو 18.5 مليار دولار ونصدّر بنحو 3 مليارات دولار فقط، مما يراكم العجز ويضاعفه. لكن الاخطر اننا الى اليوم، لم نباشر العمل على خطة تخرج الاقتصاد من طابعه الريعي لتحوّله اقتصاداً منتجاً يملك كل الامكانات المادية والبشرية والعلمية لتحديثه وتطويره، ونباشر العمل عليها. وليس اكثر دلالة على غياب رؤية اقتصادية للبلد من حاجتنا اليوم الى شركة لتدرس واقعنا وتضع لنا الحلول وترسم المسارات المفترض اتباعها.

وهذه مسارات طويلة تتطلب اولاً تغيير الذهنيات ومقاربة الحلول. وقد اصاب البرت انشأتين حين قال "لا يمكننا ايجاد حلول لمشاكلنا باعتماد اسلوب التفكير نفسه الذي انتج تلك المشاكل."

وتغيير اسلوب التفكير يعني في احد وجوهه تغيير الاولويات واساليب العمل وتكريس المساءلة والمحاسبة والثواب والعقاب. تغيير اسلوب التفكير يعني الا نضع معادلة اما الحجر او البشر، بل ان نعمل على ان نبني الحجر في خدمة تحسين حياة البشر.

واننا كنا نقابا مقاولين، متفائلون بالمشاريع الكبرى والخطط المطروحة للبنى التحتية المتوقع تنفيذها على مستوى كل لبنان. فلا نهوض وتنمية وتوسيع للاقتصاد من دون طرق وجسور وكهرباء ووسائل اتصال وتواصل وامكانات غير محدودة لتقنيات التكنولوجيا. واننا نأمل كثيراً بالخططة الاقتصادية (CIP Capital Investment Plan) التي تلحظ مشاريع استثمارية على مدى ثمانى سنوات بقيمة 16 مليار دولار فى القطاع العام تمويل بنسبة 40 فى المئة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. (PPP) وهى شراكة حيوية لنهوض الاقتصاد. بالتالى فان هذه الخطوة وغيرها يمكن ان تشكل قفزة نوعية فى تحسين ظروف الاستثمار وعامل جذب للمستثمرين. وعلينا فى هذا المجال ان نحدد سلم اولويات نلتزمه ونعمل على انجازه. والاهم ان نباشر عملياً بمكافحة الفساد ووقف ابواب الهدر لنستعيد ثقة المانحين والمستثمرين. ومن اولى الخطوات تحديث الادارة وترشيقيها واخضاعها لأفضل المعايير العالمية المعتمدة على مستوى الاداء والشفافية.

فالعجز ليس قدرأ، خصوصاً متى عرفنا مثلاً ان حجم الودائع فى القطاع المصرفى اليوم يبلغ نحو مئتى مليار دولار. اما الانجاز فيحتاج الى ارادات صلبة وادارات حكيمة. وفى لبنان ما يكفى من الائتمنين معاً.

نحن نملك الارادة والقدرة على توسيع حجم الاقتصاد وزيادة فرص العمل لاعادة تكوين الطبقة الوسطى وهى العمود الفقري لأي اقتصاد. يترافق ذلك مع وجوب اعطاء مساحة اوسع للمرأة والشباب فى الدورة الاقتصادية، تماماً كما فى الحياة السياسية. فمن دون اشراك واسع وفعال للنساء فى مختلف قطاعات الشأن العام لن يكون لنا اقتصاد متوازن، منتج وانسانى معاً، يضع حقوق الناس من تعليم وضمن صحي وضمن شيخوخة فى أول اهتماماته.

صناعة الوطن نضال يومي وفعل شغف وايمان بالحصاد الوفير. ويبقى المطلوب فعلة كثيرون مؤمنون، بينون جسوراً متنوّعة اساسها الانجاز والقيم المشتركة.